

العراق

«حريق المفوضية» يخلط الأوراق مطالبات بإلغاء الانتخابات

في حادثة عُدَّت الأكثر خطورة منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، اشتعلت النيران بشكل مفاجئ في أحد مخازن المفوضية الانتخابات، لتُخفي بذلك بعض نتائج صناديق بغداد. وفيها أعلنت «المفوضية» امتلاكها نسخة احتياطية من النتائج المفقودة.
إلى عهد قدمت القوة والشخصيات سالمة المطالبة بإعادة الانتخابات، مشهد معقد وفتح على احتمالات شتى، يرى البعض أن تدخلاً من الأطراف الإقليمية والدوليةت الفاعلين على الساحة سيكون حتمياً بإيلاف كرته

في توقيت وُصِف بالمريب، اشتعلت النيران ظهر أمس في أحد المخازن الخاصة بـ«المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» في منطقة الرصافة، وفق ما في العاصمة العراقية بغداد، وفق ما أعلنته «قيادة عمليات بغداد».

دعا الجوري إلى ضرورة إعادة الانتخابات بعدما «ثبت تزويرها»

التي أكدت في بيان أن «فرق الدفاع المدني سيطرت على الحريق»، وأشاد البيان إلى أن «مسؤولية القوات الأمنية تقتصر فقط على حماية السور الخارجي لمركز خزن المفوضية»، مضيفة أنه ليس لها

تقرير

نتيهاهو يتراجع: إخراج إيران... مسار طويل

يحيى دبوغ

في نهاية أيار الماضي، أي قبل عشرة أيام، شدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، على أنه «لن نتكفي بخروج إيران فقط من جنوب سوريا، بل يجب على إيران أن تخرج من كل سوريا». أمس، تراجع نتنياهو عن يقينه، واصفاً الهدف بالمشائك وبنونه عقبات، إذ أكد في مستهل جلسة الحكومة أن «خروج إيران من سوريا هو مسار طويل، لكني أؤمن بأنه إذا وضعت لنفسك هدفاً، فهناك إمكانية لأن تصل إليه».

التراجع وإضح جداً في موقف نتنياهو من إمكان النجاح في «إخراج» إيران من سوريا، وافتت جداً أنه يأتي من عطاولة جلسة الحكومة، بعد سلسلة تصريحات ومواقف قطعية، أن إسرائيل لن ترضى باقل من إخراج إيران وإنهاء الوجود الإيراني في كل الجغرافيا السورية من دون أي استثناءات. ما الجديد في الموقف الإسرائيلي؟ وما الدافع إلى التراجع؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى إفهام إسرائيل حدود وسقوط ما لديها من قوة والقدرة على استخدامها؟

بعد الاعتداء الإسرائيلي على مطار

أي عمل داخل المخازن، «التي هي من اختصاص المفوضية». وأمر رئيس الوزراء حيدر العبادي، من جهته، جميع قيادات العمليات في المحافظات بـ«تشديد الإجراءات الأمنية لمخازن المفوضية، وزيادة الطلعات المخصصة لحمايتها»، داعياً «المختصين في مديرية الأدلة الجنائية إلى الكشف على موقع الحادث، والتحقيق، وإعداد تقرير مفصل بالحادث وبالأضرار بعد تدقيقها بشكل نهائي». بدوره، أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية، اللواء سعد معن، «عزل صناديق الاقتراع المهمة عن حريق مخازن المفوضية، وما احترق جزء بسيط من الصناديق»، في حين قال نائب رئيس اللجنة الأمنية» في مجلس محافظة بغداد، محمد الربيعي، إن «الأوراق والصناديق قد احترقت بالكامل».

وشمل الحريق جميع أجهزة تسريع النتائج، وأجهزة التحقق الإلكترونية الخاصة بمكتب انتخابات بغداد ـ الرصافة، وفق ما أعلنه رئيس «مجلس المفوضين» معن الهيتاوي، مؤكداً في الوقت نفسه أن «الحريق لا يؤثر على نتائج الانتخابات، فأوراق الاقتراع قد سُخِط، وتمتلك نسخة احتياطية عنها في المكتب الوطني ومكتب انتخابات بغداد الرصافة». واعتبر الهيتاوي، في بيان، أن «المفوضية مستعدة من جميع الجهات لتبنيها عن أداء عملها الديموقراطي بموجب القانون والدستور». والجدير بالذكر أن الهيتاوي كان رفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، على خلفية تصويت البرلمان الأسبوع الماضي على تعديل

قانون الانتخابات بما يلغي البئة العد والفرز الإلكترونيين لأصوات الناخبين. وانتداب 9 قضاة لإدارة «مفوضية الانتخابات»، وتجميد عمل «مجلس المفوضية»، حتى انتهاء من التحقيقات في عمليات التزوير». الأمر الذي وصفه الهيتاوي بـ«المخالف للقانون والدستور».



أكدت «المفوضية»، ات الحريق، لا يؤثر على نتائج الانتخابات (اف ب)

حادثة أمس، التي تزامنت مع قرار «مجلس القضاء الأعلى» تعيين قضاة للإشراف على عمليات العد والفرز اليدويين بدلاً من أعضاء «مجلس المفوضين» الذين أوقفوا عن العمل، دفعت مختلف القوى السياسية المستفيدة منها والمتضررة) إلى التساؤل حول

تعلقه على الحادث، اعتبر رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، من جانبه، أن «جريمة إحراق المخازن فعل متعمد، وجريمة مخطط لها، تهدف إلى إخفاء حالات التلاعب والتزوير في الأصوات، وخداع الشعب العراقي»، داعياً إلى «إعادة الانتخابات بعدما ثبت تزيف إرادة الشعب العراقي بشكل متعمد وخطير، وملاحقة الجهات التي ساهمت في عمليات والتخريب». أما مسؤول «المكتب السياسي» لزعيم «التيار الصدري»، ضياء الأسدي، فقد وصف الحادثة بـ«محاولة استهداف أصوات الفقراء والمحرومين»، ذلك أن من «عمد إلى إحراق أجهزة التحقق وأماكن وجود بيانات الانتخابات يهدف إلى إغناء الانتخابات أو إتلاف بطاقات الحشو التي عُدَّت ضمن النتائج».

ودفعت حادثة أمس، أيضاً، رئيس «ائتلاف الوطنية»، زياد علاوي، إلى الدعوة لإعادة إجراء انتخابات تزيهية خلال ستة إلى ثمانية أشهر «دعواً لأي فراغ دستوري»، فيما أعلن «تحالف الفتح» معارضته إجراء عمليات العدّ والفرز اليدويين بنسبة 100%، مشيراً إلى أن العملية ستستغرق فترة ثلاثة أسابيع. وقال الناطق باسم التحالف، أحمد الأسد، إن «تحالف الفتح مع مقترح إجراء عملية العد والفرز اليدويين بنسبة 25%، وليس 100%»، مضيفاً أن «الجميع يتربص قرار المحكمة الاتحادية لقول كلمتها بشأن الانتخابات، وقضية العد والفرز اليدويين والنسبة، وقضية إلغاء انتخابات الخارج والنازحين» (الأخبار)

الحدث

خشية سعودية ـ أميركية ـ إسرائيلية من تبعات الحراك قمة مكة: حتى لا يفلت الأردن من أيدينا

هنا، تخشى السعودية أن يتسبب الإصرار على معاقبة الأردن في ما بات يُصطلح على تسميته «الارتقاء في أحضان إيران». خشية لا تظهر منفصلة عن هاجس آخر متصل بإسرائيل، التي لا يحتاج الحديث عن توجسها من تبعات الاحتجاجات الشعبية على بلد كان له الفضل في حفظ أمن الكيان لعقود مستطيلة إلى عظيم استدلال، إذ إن تواصل الاضطرابات، واتساع رقعتها، من شأنهما تهديد أركان النظام الأردني، الذي لا يمكن لواشنطن وتل أبيب المتحة ضمان ما سيخلفه في حال غلبة الحراك المطلي عليه. وبالتالي، يمكن القول إن قمة مكة قد لا تكون خالية من إيجاز أميركي إلى الخليجين بإرخاء الطوق الاقتصادي المفروض على الأردن، منعاً لما هو أسوأ، وانطلاقاً من ذلك، تدور التوقعات حول إمكانية أن تسفر القمة الرباعية عن استئناف عمليات تمويل بقيمة مليارات دولار، كانت دول الخليج قد خصصتها للمملكة الهاشمية في كانون الأول/ديسمبر 2011، قبل أن تنتصل منها. وتلعب الحضور الكويتي في القمة يمثل، بالنسبة إلى الأردنيين، عامل طمأنة إلى أنهم سعوديون ـ أقاله مؤقتاً ـ إلى الخطوة الخليجية. بعيداً من ابتزازهم بعضا التجميع هل يعني ذلك أن الثمن المطلوب من الأردن لإتمام «صفقة القرن» سيتم التراجع عنه؟ حتماً لا؛ إذ إن هذا الثمن يشكل معلماً رئيساً من معالم الخطة التي أن رفع الحظر عن الدعم الخليجي لعغان يشي بان الشروط الأميركية ـ السعودية على المملكة الهاشمية ربما يتم تجديدها مرحلياً، وهو في الوقت نفسه يحلّي حبح المصاعب التي لا تزال تعترض طريق «صفقة القرن» (الأخبار)

على أنه حجر الرخي في منظومة حماية الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط من شأنه تهديد أمن جيرانه الخليجيين، الذين بذلوا جهوداً في منع انتقال عدوى «الربيع العربي» إليهم. يُضاف إلى ما تقدم، أن تصعيد الضغوط على المملكة الهاشمية، التي تُعد أحد أكثر البلدان تلقياً للمعونة الأجنبية، ربما يحمل كأمها على انتهاج خطة مشابهة لما قامت به قطر عقب فرض المقاطعة عليها، لتأجج تعزير العلاقات بمن تراهم السعودية خصوماً لها، وعلى رأسهم الأتراك والإيرانيون. في هذا السياق، ليس من دون دلالة تأكيد الزعيمين، التركي رجب طيب أردوغان والأردني عبد الله الثاني، خلال مباحثات هاتفية جمعتهما أول من أمس، عزمهما على تعزير العلاقات الثنائية.

قبل ذلك، كانت مؤشرات اردنية عديدة قد أشارت الربية لدى حكام الرياض وأبو ظبي إزاء حليفهم الذي كان مرشحاً لغضوبة مجلس التعاون الخليجي، قبل أن يدخل الأخير مرحلة موت سريري باندلاع

عبد الله الثاني، أثناء تباديته العمرة يوم امس (اف ب)



إذ عزّز لدى صناع القرار الإسرائيلي محدودية

الرهان على إمكانية إخضاع القطاع في ظل مقوماته صيغة التسوية التي تسعى إدارة ترامب، بدعم السعودية، إلى فرضها على الشعب الفلسطيني. ويات كيان العدو أكثر إدراكاً لحقيقة أن المقاومة الفلسطينية ليست بوارد المساومة والتخلي عن سلاحها وخيارها المقاوم، أو على مقايضة تحسين الوضع المعيشي مقابل التخلي عن كامل فلسطين. في ضوء ذلك، تبقى آفاق البحث الفعلية على طرلة المجلس الوزاري الإسرائيلي بما يحافظ على ورقة الضغط ـ الحصار ـ على القطاع، وفي الوقت نفسه بما يحول دون التدرج نحو مواجهة عسكرية. ضمن هذا الإطار، يأتي بحث «الكابينت» كما تقول تقارير إعلامية في اقتراحات عدة تهدف إلى التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية على نحو تدريسي، أي من دون أن يعالجها جذرياً، كي تبقى تحت سقف استمرار الحصار، لكن بما يحول دون التدرج نحو المواجهة العسكرية الواسعة. وهكذا، تكون إسرائيل قد قدمت نفسها أمام الرأي العام الدولي على أنها حريصة على الواقع الإنساني في القطاع، بما يغطي على جرائمها الدمية بحق المظاهرين السلميين الفلسطينيين، وبينهم القتل الإسرائيلي العنشي.

وحالة السكان في الضفة وأيضاً العالم العربي، فإن عجز لدى صناع القرار الإسرائيلي محدودية الرهان على إمكانية إخضاع القطاع في ظل مقوماته صيغة التسوية التي تسعى إدارة ترامب، بدعم السعودية، إلى فرضها على الشعب الفلسطيني. ويات كيان العدو أكثر إدراكاً لحقيقة أن المقاومة الفلسطينية ليست بوارد المساومة والتخلي عن سلاحها وخيارها المقاوم، أو على مقايضة تحسين الوضع المعيشي مقابل التخلي عن كامل فلسطين. في ضوء ذلك، تبقى آفاق البحث الفعلية على طرلة المجلس الوزاري الإسرائيلي بما يحافظ على ورقة الضغط ـ الحصار ـ على القطاع، وفي الوقت نفسه بما يحول دون التدرج نحو مواجهة عسكرية. ضمن هذا الإطار، يأتي بحث «الكابينت» كما تقول تقارير إعلامية في اقتراحات عدة تهدف إلى التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية على نحو تدريسي، أي من دون أن يعالجها جذرياً، كي تبقى تحت سقف استمرار الحصار، لكن بما يحول دون التدرج نحو المواجهة العسكرية الواسعة. وهكذا، تكون إسرائيل قد قدمت نفسها أمام الرأي العام الدولي على أنها حريصة على الواقع الإنساني في القطاع، بما يغطي على جرائمها الدمية بحق المظاهرين السلميين الفلسطينيين، وبينهم القتل الإسرائيلي العنشي.

وحالة السكان في الضفة وأيضاً العالم العربي، فإن عجز لدى صناع القرار الإسرائيلي محدودية الرهان على إمكانية إخضاع القطاع في ظل مقوماته صيغة التسوية التي تسعى إدارة ترامب، بدعم السعودية، إلى فرضها على الشعب الفلسطيني. ويات كيان العدو أكثر إدراكاً لحقيقة أن المقاومة الفلسطينية ليست بوارد المساومة والتخلي عن سلاحها وخيارها المقاوم، أو على مقايضة تحسين الوضع المعيشي مقابل التخلي عن كامل فلسطين. في ضوء ذلك، تبقى آفاق البحث الفعلية على طرلة المجلس الوزاري الإسرائيلي بما يحافظ على ورقة الضغط ـ الحصار ـ على القطاع، وفي الوقت نفسه بما يحول دون التدرج نحو مواجهة عسكرية. ضمن هذا الإطار، يأتي بحث «الكابينت» كما تقول تقارير إعلامية في اقتراحات عدة تهدف إلى التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية على نحو تدريسي، أي من دون أن يعالجها جذرياً، كي تبقى تحت سقف استمرار الحصار، لكن بما يحول دون التدرج نحو المواجهة العسكرية الواسعة. وهكذا، تكون إسرائيل قد قدمت نفسها أمام الرأي العام الدولي على أنها حريصة على الواقع الإنساني في القطاع، بما يغطي على جرائمها الدمية بحق المظاهرين السلميين الفلسطينيين، وبينهم القتل الإسرائيلي العنشي.

تحاول السعودية الإبقاء

بان الدعوة إلى قمة مكة

أية من منطلق الحرص

على إغاثة الأردن، إلا أن

تسييف إعلان الملك سلمان،

وما سيحقيه من خطوات،

يبين بان القمة وقراراتها،

إنما هي تعبير عن خشية

سعودية ـ أميركية ـ

إسرائيلية من انفلت الاوضاع

في المملكة الهاشمية

بعد قرابة أسبوع على اندلاع

الاحتجاجات الشعبية في الأردن، فاجتات السعودية السراي العام

بدعوتها إلى لقاء قمة أردني ـ سعودي ـ إماراتي ـ كويتي في مكة دعوة وضعتها المملكة «في إطار اهتمام

خادم الحرمين بأوضاع الأمة العربية، وحرصه على كل ما يحقق الأمن والاستقرار فيها». لكن تتنّع مسار الأحداث التي سبقت اشتعال الفتيل الأردني مطلع شهر حزيران/ يونيو الحالي، يُثبت أن هذه «الصحوة» السعودية المياغثة ليست هيّة جماعية لحددة الأردنيين، بقدر ما هي إجراء احترازي مطلوب خليجياً وأميركياً وإسرائيلياً لتطويق الاضطرابات في المملكة الهاشمية، ومنعها من الانفلات على نحو يصعب التحكم فيه.

أندرت الرياض، على ما يبدو، أن الذهاب بعيداً في استخدام سياسة الترهيب الاقتصادي بحق عغان سؤتي نتائج معاكسة لما كان يتطلع إليه الخليجيون من وراء قطعهم المساعدات عن الأردن. ذلك أن استمرار الاضطرابات في البلد الذي يُنظر إليه

مقالة تحليلية

«الكابينت» بين استمرار الحصار ومنع المواجهة الواسعة

علي حيدر

للمرة الأولى منذ أشهر، يعقد المجلس الوزاري

الإسرائيلي المصغّر (الكابينت) جلسة لمناقشة الوضع في قطاع غزة. ووفق تقارير إعلامية

إسرائيلية، يهدف هذا اللقاء، إلى مناقشة الموضوع الإنساني في القطاع وفرص التوصل إلى تسوية سياسية. وتأتي جلسة «الكابينت» في سياق حضر بقوة لدى المؤسستن العسكرية «مسيرات العودة» المتواصلة طوال أيام الجمعة منذ آذار الماضي، وبعدهما سطر خلالها الشعب الفلسطيني في القطاع أعلى ملاحم التضحية وأظهر شجاعة واندفاعاً وولاً، لقضية فلسطين، أذهل معها كل المتربصين بالقضية، وأشعل أصداءً حمرأ في تل أبيب إزاء مفاعيل مخطط تصفية القضية، عبر «صفقة القرن». كذلك رفع مستوى القلق من إمكانية أن يؤدي تواصل هذه المسيرات وتطورها إلى انكسارات مشابهة في الضفة المحتلة، وهو ما قد يغيّر المعادلة.

تزامنت جلسة «المجلس المصغر» مع تقارير الهيئات الدولية التي تحذّر من انفجار الوضع في غزة إذا لم تحلّ الأزمة التي يسببها الحصار المتواصل منذ أكثر من 12 عاماً. ومع النقاش الذي تجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع في القطاع، وهو ما أداته السفير الإسرائيلي في

البحر التي رسمها محور المقاومة

في سوريا.

شخبي الانتفاة إلى أن موقف نتنياهو جاء بعد أقل من 24 ساعة من تشديد السيد نصر الله على أن الحرب الكبرى مقبلة في النهاية، في إسرائيل، يحتل أولوية في هذه المرحلة التي يمر بها الصراع مع العدو.

معنى ذلك، أن إسرائيل بذاتها وقدراتها لا يمكنها أن تحقق صحيح لخبات الموقف السوري الههدف، لكنها ستواصل المسعى عبر واشنطن وموسكو لتحقيقه، وفي الوقت نفسه لا يعني ذلك أن الإسرائيلي سيفتح عن توجيه الضربات ما استطاع إليها سبيلاً، لكنها ضربات ستبقى دون الخطوط غير مسبوقة منذ سبعينيات القرن الماضي، وواضح أن الإقرار الإسرائيلي بالعجز، المعبر عنه بـ«السمار الطويل»، في مواجهة الوجود الإيراني في سوريا، جاء بعد دراسات وتقدير وضع لدى المؤسسة العسكرية وتبعاً لها السياسية، حول الخيارات والقيود والنتائج والكلفة والأثمان والجدوى، وبالتالي هو حصيلة مسار من الرسائل وتحديداً تلك التي حصلت في ليلة الصواريخ، وانتهاء بإعلان السيد نصر الله أول من أمس.